الاختيار الصعب

واجهت القيادة الموحّدة للانتفاضة موقفاً هو الاكثر تعقّداً ممّا مر بها في خلال السنوات الثلاث الماضية. فقد وجدت نفسها قبالة وضع يتطلب منها استيعاب التحوّلات الجارية في الشارع الفلسطيني، في الضفة والقطاع، الذي اخذ يشعر بأن أدوات الكفاح السابقة لم تعد كافية. وفي الوقت عينه توجّب عليها الحفاظ على طابع الانتفاضة الذي عرفت به طيلة الفترة الماضية. وكان عليها «ان تقرر ما اذا كان الطعن بالسكاكين مرحلة قصيرة، سرعان ما تنتهي، ام مرحلة تستمر وتطول»، وتتطلب، بالتالي، اتخاذ موقف واضح منها. وبدا انها شعرت بتعقيدات الموقف. فإنْ هي أيدت عمليات الطعن بالسكاكين فقدت جانباً كبيراً من التأييد والدعم الدوليين لمواقفها، وابتعدت، لمسافة أطول من حركة السلم الاسرائيلية. أمّا اذا وقفت ضدها، فسوف تجد نفسها قبالة الشارع الفلسطيني، الذي أخذ ينحو نحو تأييد هذا النمط من أعمال المقاومة. واختارت القيادة الموحّدة موقفاً وسطاً. فلم تعلن ادانتها للطعن بالسكين، ولم تشجّعه في الوقت عينه. وجاء بيانها الرقم ٦٥ تعبيراً عن الموقف هذا. فقد دعا البيان الى «استخدام جميع وسائل المقاومة» (داود كتاب، «أي الطرق الآن»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٩٠، ٢١/١٢/١٩٩٠، ص ١٠). وكان سبقت هذا الموقف تطورات كثيرة على الأرض. فقد دعا بيان وزّع في شمال الضفة الفلسطينية الى استخدام السلاح. وفُسِّر على انه دعوة الى م.ت.ف. لتنشيط العمل المسلح من خارج البلاد، ولم يعن استخدام السلاح في الانتفاضة. وقد استبعد مصدر مقرّب من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان تكون الانتفاضة قد اقتربت من مرحلة اعتماد الطعن بالسكاكين والسلاح كأدوات كفاحية. وقال، لقد «عرفنا الطعن واطلاق النار من قبل. ومع ذلك، لا أعتقد بأننا نشهد مرحلة تغيير في قاعدة الانتفاضة غير العنيفة». واعتبر الموجة الأخيرة من الطعن «نتيجة مباشرة لمذبحة الفلسطينيين في الأقصى» (**المصدر نفسه**). على النقيض من ذلك، ظهرت شعارات على جدران بعض المناطق في الضفة، كتبها منتمون الى الجبهة الشعبية، أيّدت عمليات الطعن؛ كما كتب منتمون الى «فتح» يمجّدون ابطال هذا النمط من العمليات؛ ورسم منتمون الى «حماس» سكاكين على الجدران في مناطق عدة، في الضفة والقطاع (كتاب، «موجات طعن»، **مصدر سبق ذكره**). وهكذا وجدت القيادة الموحدة نفسها مضطرة الى اعتماد صيغة موقف يتجاوب مع الوضع المتحوّل في المناطق المحتلة عموماً.

ردود يائسة

لم تقتصر مواجهة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لحرب السكاكين، المتصاعدة، على قرارها منع دخول الفلسطينيين الى اسرائيل، فالاجراء هذا تمّ التراجع عنه في فترة قصيرة جداً؛ بل عمدت السلطات الاسرائيلية الى اتخاذ اجراءات أخرى مساندة للحدّ من تحركات من تعتبرهم من النشطاء من بين العمّال الفلسطينيين. ففي مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، اتخذت سلطات الاحتلال قراراً بتوزيع بطاقات هوية خضراء جديدة على عدد من المواطنين، في اطار ما اسمته بالاجراءات الرامية الى تعزيز الأمن. وحتى فترة قريبة، كان هناك ألفان واربعمئة فلسطيني، من الضفة، يحملون بطاقات خضراء، بالاضافة الى خمسة آلاف آخرين من قطاع غزة (**القدس العربي**، ٢١/١١/١٩٩٠). كما عملت سلطات الاحتلال من أجل ايقاف تنامي ظاهرة العمّال غير المسجّلين؛ وتبحث، الآن، في وسائل جلب عمال من الخارج، لسد الفراغ القائم (كتاب، «موجات الطعن»، **مصدر سبق ذكره**). أمّا الاجراء الآخر والاكثر خطورة، فكان عودة سلطات الاحتلال الى ممارسة سياسة الابعاد، حيث قرر رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، ابعاد عدد من نشطاء الانتفاضة. وبالفعل، تسلّم اربعة من اعضاء «حماس»، هم عماد خالد العلمي، من سكان غزة، ونسب اليه القيام بدور ناطق باسم «حماس» في قطاع غزة، او انه نائب زعيمها؛ وفضل زهير زعرور، من غزة، ايضاً، واعتبرته سلطات الاحتلال مسؤولاً عن التظاهرات التي تنظّمها «حماس»؛ ومصطفى المزوري، من سكان جباليا، واتهم بتقديم المساعدات الى فلسطينيين قتلوا جنديين اسرائيليين، قبل مدة، والقيام باخفاء الفاعلين؛ ومصطفى زنوع، من جباليا، أيضاً، واعتبر أحد زعماء «حماس» (**يديعوت أحرونوت**، ١٦/١٢/١٩٩٠).